سلسلة المعرفة اللسانية
Lingustic Knoledge Series
LKS

الجزء الثاني

المعجمية العربية

قضايا وآفاق

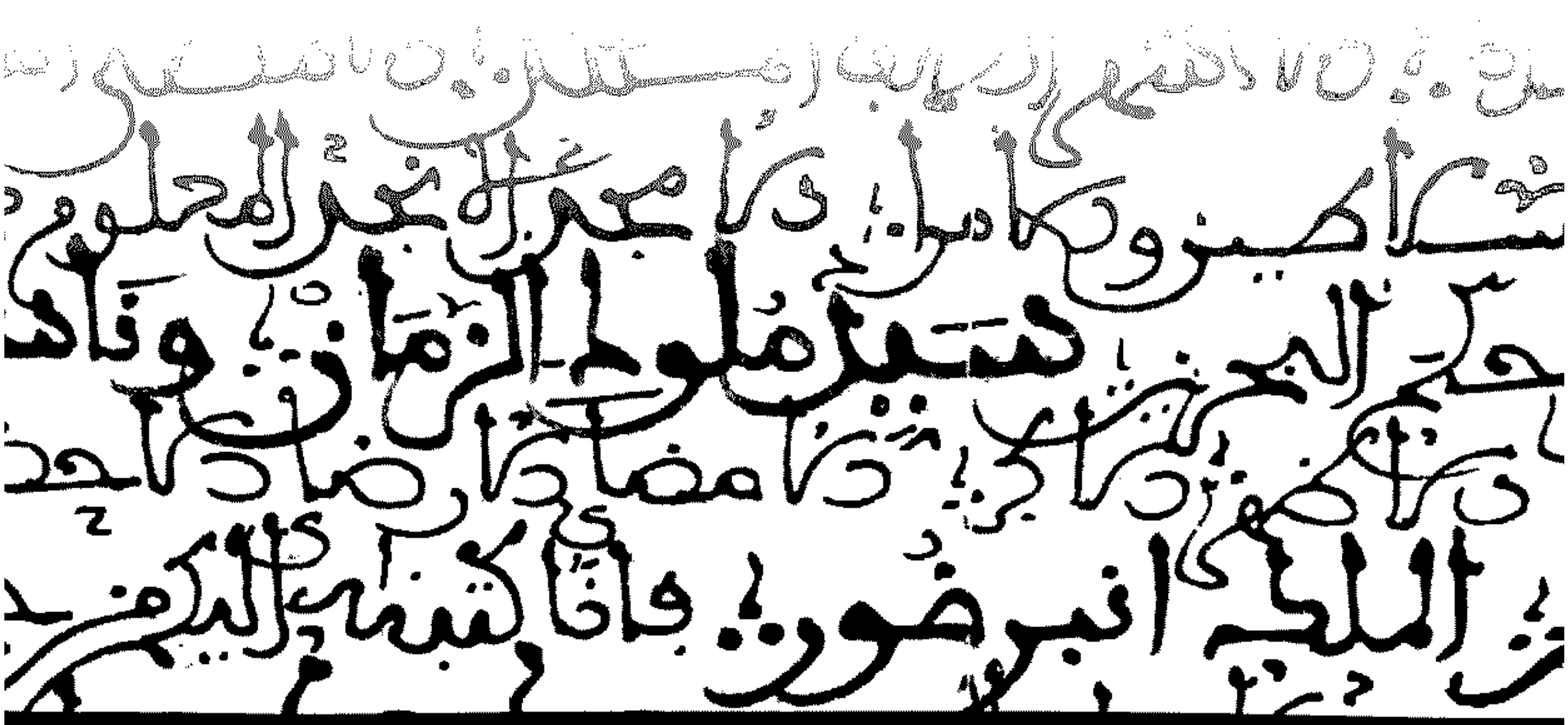

إعداد وتقديم
د. منتصر أمين عبد الرحيم
د. حافظ إسماعيلي علوي

كنوز المعرفة
www.darkonoz.com

سلسلة المعرفة اللسانية
Linguistic Knowledge

يتأسس إنتاج المعرفة في الخطاب اللساني المعاصر على مبدأ تخريط المعرفة؛ أي مبدأ التداخل والتكامل بين اللسانيات وأنساق معرفية لها استقلاليتها الأنطولوجية في خريطة العلوم الحديثة.

وتأتي هذه السلسلة لتنفتح على أعمال تقرن الخطاب اللساني بعلوم متنوعة وبمحاور تطبيقية مختلفة مستجدة، لذلك سيتم التركيز على بعض القضايا التي لم يحصل فيها تراكم في سوق الكتابة اللسانية العربية.

ترحب السلسلة بنشر إسهامات الباحثين، سواء كانت دراسات وبحوث جماعية، أو كتب فردية.

من محاورنا القادمة:

- ❖ التخطيط اللساني والعولمة
- ❖ المعرفة اللسانية والأمراض اللغوية
- ❖ الخطاب اللساني المعاصر ووجائهه
- ❖ آفاق المعرفة اللسانية المعاصرة
- ❖ اللسانيات والعلوم المعرفية
- ❖ اللسانيات التطبيقية
- ❖ اللسانيات التربوية

المشرف العام:

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

التحرير والتنسيق:

د. حافظ إسماعيلي　　د. امحمد الملاخ

د. منتصر أمين　　د. امحمد إسماعيلي

العنوان الإلكتروني:

knowledgelinguistic@gmail.com

المعجميـــة العربيـــة
قضايـــا وآفـــاق

مجموعة من المؤلفين

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم د. حافظ إسماعيلي علوي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/11/4087)

413,28
القهري، عبدالقادر الفاسي
المعجمية العربية/ قضايا وآفاق / عبدالقادر الفاسي الفهري، حافظ إسماعيلي علوي. – عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013
(346) ص.
ر.إ.: 2013/11/4087.
الواصفات: /اللغة العربية // القواميس /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك : 5 - 321 - 74 - 9957 - 978 :ISBN

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار كنوز المعرفة - عمان- الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525494 79 962+ -ص. ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: info@darkonoz.com - dar_konoz@yahoo.com

المشاركون في الكتاب

د. أشرف عبده	مصر
د. امحمد الملاخ	المغرب
د. بولا سانتيان غريم	إسبانيا
د. جورج متري عبد المسيح	لبنان
د. حافظ إسماعيلي علوي	المغرب
د. خالد اليعبودي	المغرب
د. ربيعة العربي	المغرب
د. عبد الرحمن بودرع	المغرب
د. عبد الرزاق بنور	تونس
د. عبد العلي الودغيري	المغرب
د. عبد الفتاح الفرجاوي	تونس
د. عبد القادر الفاسي الفهري	المغرب
د. عبد القادر سلامي	الجزائر
د. عز الدين البوشيخي	المغرب
د. علي القاسمي	العراق
د. فاتن الخولي	مصر
د. محمد خالد الفجر	سوريا
د. محمد خطابي	المغرب
د. محمد غاليم	المغرب
د. مختار درقاوي	الجزائر
د. مصطفى غلفان	المغرب
د. المعتز بالله السعيد	مصر
د. منتصر أمين عبد الرحيم	مصر
د. ميشال زكريا	لبنان
د. وفاء كامل فايد	مصر
د. وليد العناتي	الأردن
د. يوسف محمد أبوعامر	مصر

الفهرس

❖ التقديم		٩
المحور الثالث: نحو آفاق جديدة للمعجمية العربية		٢١
❖ هل يعد معجم الاستشهادات معجماً؟	د علي القاسمي	٢٣
❖ بناء المعجم التاريخي للغة العربية واقتضاءاته النظرية	د عز الدين البوشيخي	٣٧
❖ مادة المعجم التاريخي للغة العربية	د عبد الرحمن بودرع	٤٩
❖ بنية المعجم العربي واستخدامه بين البشر والآلة	د يوسف محمد أبو عامر	٨٧
❖ المعجم التكراري لألفاظ القرآن الكريم: المنهج والنموذج	د المعتز بالله السعيد	١٤٥
❖ اللغة بين المعجم والحاسوب: بناء المعجم الإسلامي من منظور لساني حاسوبي	د فاتن الخولي	١٧٧
المحور الرابع: من قضايا المعجم		١٩٩
❖ إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة	د عبد القادر الفاسي الفهري	٢٠١
❖ المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي	د امحمد الملاخ ود حافظ إسماعيلي علوي	٢٣٥
❖ نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية	د محمد غاليم	٢٥٥
❖ السمات الزمنية والجهية والوجهية وسمها ومعجمتها	د امحمد الملاخ	٢٧٥
❖ تصنيف مجدَّد ومجدِّد للمتلازمات اللفظية في العربية	باولا سانتيان غريم	٢٩٧
❖ في أسبقية المصطلح على الكلمة	د عبد الرزاق بنور	٣٢٧

السمات الزمنية والجهية والوجهية
وسمها ومعجمتها

د. أمحمد الملاخ

ارتبط البحث في السمات[1] بمحاولة الكشف عن الأدوار التي تضطلع بإنجازها، وعلى الدراسة النسقية لنظام السمات أن تهتم بإبراز الخصائص التالية، والتي نخالها ضرورية لفهم سلوكها في بنينة العبارات اللغوية (صوتا ودلالة):

١- بناء نسق تصنيفي للسمات،

٢- كشف الأدوار والوظائف التي تتكفل بإنجازها،

٣- ربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل،

٤- فهم علاقة السمات اللغوية بأنساق أخرى غير لغوية تستعملها وتنفذ إليها لبناء تمثيلاتها،

٥- فهم العلاقة بين السمات التصورية والسمات النحوية. وبعبارة أخرى، هل السمات النحوية فرع من السمات التصورية؟ وما هي أشكال التوافق *Maping/correspondance* بينهما؟ هل تعبر السمات النحوية عن خصائص ترتبط بالنسق اللغوي يمكن اشتقاقها من قيود أو مبادئ تركيبية أو دلالية أو صوتية كلية أو خاصة؟

---

(١) نعتبر مسألة مقاربة الهندسة السماتية للفعل ومسارات وسمها أو معجمتها جزءا من برنامج بحث استكشافي يتضمن مسألة تأويلية السمات وعدم تأويليتها في سياقات أو بنى دون غيرها، وكذلك قضية التوافق أو اللاتوافق بين الزمن أو الجهة الصرفية وتأويلاتهما في التركيب، بالإضافة إلى قضية اشتقاق التأويل الزمني والجهي داخل البنيات التركيبية وحوسبة سماته.

بالرغم من شساعة أفق البرنامج الذي تفتحه هذه الأسئلة، إلا أننا نعدها مشروعة في سياق البحث اللساني.

بخصوص المسألة الأولى (إشكال التصنيف). نرى أن محاولة التصنيف ينبغي أن تتجه إلى:

أ- وضع معايير للتصنيف تأسيسا على تأثير السمات في سلوك المقولة في التركيب والدلالة.

ب- تمكين التصنيف من شرح العلاقة بين المقولات، لتحديد السمات المشتركة والسمات الفارقة أو المميزة.

فيما يتعلق بالإشكال الأول، ومن خلال تخصيص التمثيل في الفعل دون غيره من أجزاء الكلم، يمكن أن نقسم السمات الفعلية إلى سمات انتقائية تقترن بعلاقته بالموضوعات التركيبية التي ينتقيها وبالأدوار الدلالية التي يسندها إليها، وسمات محايثة تخصص جهته المعجمية أو التركيبية أو زمنه أو بنائه أو وجهه، وسمات شجرية/ تطابقية تعكس علاقته بالمركبات التي تصاحبه في التركيب والتي ينسخ سماتها.

ومن المؤكد أننا بصدد لائحة من السمات تتمايز على مستوى الخصائص والعلائق التي تجمعها بالمكونات الأخرى، كما تتمايز على مستوى الأدوار التي تؤديها في بناء الفعل، علاوة على تمايزها في المستوى الذي يمثل فيه لخصائصها.

١. أما عن الأدوار والوظائف، وهو ما يطرحه المطلب الثاني ضمن لائحة المهام التي أسندناها إلى البحث في نظام السمات، فمن المفروض أن تكون السمات غير متناظرة في سلوكها وعلاقتها بالفعل. فالسمات الانتقائية تحدد الشبكة الموضوعاتية للمحمول، وقد تقرن مكونات هذه الشبكة بأدوار دلالية[١]. والسمات التطابقية لا تتمظهر إلا ضمن نظام علائقي شجري ولا

---

(١) نترك إشكال اشتقاق الأدوار الدلالية جانبا: هل يتم في المعجم استنادا إلى الخصائص التفريعية والانتقائية التي تمتلكها المحمولات الفعلية؟ أم في التركيب كما تذهب إلى ذلك الدراسات الحديثة؟ ينظر بهذا الخصوص: =

يرثها المحمول أو يسوغها إلا في التركيب[1]. أما عن سمة الجهة والزمن فهما متعلقتان بحدث الفعل، تقومان إما بتسويره أو نعته *Modification*. وفيما يخص البناء *Voice* فهو سمة تعكس العلاقة الهرمية التي تقرن الفعل بموضوعه أو موضوعاته التركيبية. والوجه وإن كان مقولة قد تتمظهر صرفيا على الفعل أو تستقل عنه، إلا أن اقترانها بالفعل ليس مباشرا، فالوجه يخصص موقف المتكلم من القضية تأكيدا أو تسويفا أو احتمالا.

من وظائف السمات الجهية تمكيننا من تصنيف الأفعال إلى طبقات (طبقة الأفعال اللحظية، الاستمرارية، أفعال النشاط والاتمامات والإنجازات). ومن المعلوم أن الصواتيين قد بادروا بدراسة نسق السمات الصوتية، ودشنوا هذا المبحث بوسائل تقنية تجريبية ونظرية في إطار مشروع تصنيف الأصوات ودراسة التقابلات الصوتية لاستنباط صوتيات اللغات الطبيعية *phonèmes* أو لبناء طبقات الصوتيات التي تكون حساسة بحكم سماتها التصنيفية إلى تطبيق قواعد محددة، وصولا إلى بناء طبقات صوتية طبيعية. وبمعية هذا المشروع كانت

= – التنوع اللغوي من الوقائع إلى النظريات: سلسلة ندوات، كلية الآداب، فاس.

- Borer, 2002, Syntactic projections and the lexicon.

- Borer, 1994. The projection of arguments in Ekso- skeletal vs Endo- Skeletal Explanations.

- Kratzer, 1994. The Event Argument . M.S.

- Marantz, 1997. No Espace from Syntax .

ذلك أن المقاربات الحديثة تميل إلى تقليص نوع المعلومات التي يرمزها المحمول، وتربط الخصائص التفريعية أو الدلالية ببنية تركيبية شجرية وبمقولات وظيفية جهية تلعب دور التسويغ *Licensing*.

(١) النقاش محايد بخصوص مسألة حمل الفعل للواصق في التركيب أم في المعجم؛ أي ما إذا كان يسقط المحمول دون صرفيات في أسفل الشجرة، ويرثها عبر الإلحاق، أم ينزل من المعجم حاملا لصرفياته، ثم يصعد لكي يفحصها أو يسوغها. كيفما كان الحال، فالتطابق يسوغ عبر نظام علاقي.

الأبحاث تنصب على التأليفات الممكنة والتأليفات غير الممكنة بين الأصوات راسمة مسارات للوسم تقطعها كلية أو خاصة[1]. كما أن البحث في السمات الدلالية احتل موقعا نظريا دالا في تاريخ الأبحاث الدلالية التوليدية. وبالرغم من النقاش الحاد الذي طبع البحث في أدوار المكون الدلالي في علاقته بالمكون التركيبي بين الدلاليين التوليديين والدلاليين التأويليين، بين من يعتبر الدلالة مكونا توليديا، وبين من يحصر وظيفتها في تأويل البنيات المولدة تركيبيا، فإن تخصيص السمات الدلالية للمفردات جزء محوري في اشتغال الآلة النحوية. فبناء التمثيلات الدلالية لا يمكن أن يتم إلا عبر وساطة نسق سمات دلالية مبنية وفق قواعد تأليفية أو ميكانيزمات اشتقاقية خاصة.

وبخصوص المطلب الثالث المتعلق بربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل، فالبحث في المسألة لا يأخذ دلالة إلا داخل أطر نظرية تعتبر أن بناء العبارات اللغوية يتم عبر مستويات تكون فيها أجزاء من النسق السماتي العام نشيطة *Active*، وواردة بالنظر إلى اشتغال هذا المستوى أو ذاك. ومن مقتضيات هذا التصور أن الكلمة كتركيب سماتي يمثل لخصائصها في قوالب متباينة، فالكلمة الصوتية ليست هي الكلمة الصرافية أو التركيبية أو الدلالية[2]. فخصائصها تبنى ضمن مستويات متباينة وتسوغ سماتها داخل هذه المستويات في إطار مخصص بقيود أو مبادئ يستقل بها كل قالب، فالخروج *outputs* غير ممكنة تفسر بدلالة مبادئ أو قيود عامة أو خاصة يشغلها القالب الذي يمثل أجزاء من خصائص الكلمة. ونموذج ذلك أن الخصائص الصواتية للكلمة تحددها مبادئ المكون الصوتي، وخصائصها الدلالية يحددها جزئيا المعجم أو الدلالة،

---

(١) انظر:

- توابي عبد الرزاق، ٢٠٠٠، التضعيف وقيود التأليف في العربية، أبحاث لسانية، المجلد ٥، عدد ٢، ص ص ١- ٤٢.

(٢) دافع الفاسي الفهري عن هذا التصور في كثير من كتاباته، أخص بالذكر:

- البناء الموازي، ص ٩٢.
- المعجم العربي المولد، ص ص ٤٦- ٤٨.

وخصائصها التركيبية تمثل في مستوى وسيط وهو المستوى التركيبي (أو الحاسوبي). وتظل بعض السمات غير منظورة بالنسبة إلى مستوى تمثيلي (مثلا من المفروض أن المستوى الذي يبني دلالتها لا يحتاج إلى النفاذ إلى خصائصها الصوتية). ويبين تاريخ النظريات اللسانية الحديثة مدى وجاهة هذه القضايا التي شكلت جزءا دالا من صرح اللسانيات الحديثة بتعدد نماذجها حيث انشغلت صراحة أو ضمنا بمسألة المستويات التمثيلية والعلاقة بين الصرف والتركيب أو التركيب والمعجم أو التركيب والدلالة. وأسفر هذا النقاش عن تشذيب لأجهزتها التمثيلية وعن إعادة التفكير في المبادئ أو القواعد التي تحتاج إليها اللغات الطبيعية لبناء العلاقة بين الزوج (صوت/معنى).

وفي تلازم مع الطرح السالف تبرز مقتضيات أخرى للمسألة، فالسمات الفعلية (زمن، جهة، بناء، وجه، تطابق)، تقرأ في وجائه *Interfaces* متباينة، فالجهة المعجمية واردة في وجيهة المعجم- تركيب *Lexic- syntax*، والجهة النحوية واردة في التركيب. والزمن له ورود في وجائه متعددة، فالزمن له وجه صرف تركيبي، وبالتالي تشتق خصائصه الصرف تركيبية في إطار العلاقة صرف/ تركيب، وله وجه دلالي/ تأويلي *Semantic Tense*، يبنى جزئيا في التركيب الظاهر، وتشتق الخصائص التأويلية للزمن في وجيهة الدلالة *Semantic interface* (صورة منطقية)، وله وجه تداولي/ خطابي تتحدد مظاهره بواسطة مبادئ وميكانيزمات تأويلية تتفاعل فيها مبادئ دلالية وتداولية[1].

ولربط السمات بمكونات النحو أو بمستويات التمثيل فضائل متعددة إبستمولوجية وتجريبية. فمن فضائله الإبستمولوجية إحلال نوع من البساطة على الشتات الذي تمظهره المعطيات. فمعلوم أن الزمن والجهة مقولتان تنتميان

---

(١) انظر:

- *Carlota Smith 2000: Aspectual entities and tense in discourse draft.*

- *Verkuyl, De Zwart 1999. Tense and Aspect in Sentence and Discourse Draft .*

- *Mosheler 2000: Inferences directionnelles et autre objects temporels recueil d'articles. Univ. Geneve.*

إلى حقل شاسع من الظواهر يضم معطيات متنوعة (طبقات الأفعال الجهية وقيودها الانتقائية، سلسلة المتواليات الزمنية *Sot sequence of tense*، مظاهر تفاعلية تسهم في تعقيد الظواهر الزمنية منها تفاعل الزمن والجهة، تفاعل النفي والزمن، تفاعل الوجه والزمن. وتمكن البساطة من توحيد بعض الظواهر التي تبدو بالملاحظة السطحية مفتقرة إلى جامع أو رابط، وأيضا من التمثيل للمعطيات داخل مستويات واضحة تشتغل بمبادئ وقيود اشتقاقية أو تمثيلية واضحة. أما الفضيلة التجريبية فتكمن في اكتشاف معطيات زمنية جديدة غير المعطيات التي تقدمها كتب النحو، الشيء الذي سيسمح للنظرية بتغطية مجالات واسعة وبإضافة مخزون من المعطيات إلى رصيد المحيط التجريبي الذي ترصده أو تستكشفه.

فيما يخص المطلب الرابع، ففي اعتقادنا أن المسألة لا تأخذ دلالة إلا ضمن النظريات اللسانية التي تقر بوجود علاقة بين الملكة اللغوية وبقية الملكات المعرفية الذهنية في إطار التصور القالبي للذهن *Modularity of Mind* الذي دشنه فودور (١٩٨٣)، وتشومسكي وعمقته النقاشات المعرفية[١]. فما يبدو كليا أو نتيجة مبادئ أو قيود كلية قد يكون نتاج قيود موضوعة على اللغة من الأنساق التصورية الخارجية التي تنفذ إلى التمثيلات الدلالية التي ينجزها جهاز اللغة لبناء تمثيلاتها التصورية. كل ذلك في إطار مفهوم شروط المقروئية *Legibility conditions* التي يتحدث عنها تشومسكي ١٩٩٨ أو شروط الخرج العارية مرادفها الاصطلاحي في كتاباته السابقة ١٩٩٤– ١٩٩٥. أما المطلب الخامس والأخير فيحمل في طياته إرثا نظريا كبيرا يبدأ مع نظرية النسبية اللغوية (وورف سابير) والدراسات المعجمية/ الدلالية. ويمكن اختزاله في سؤال: كيف ترمز اللغات

---

(١) انظر:

- مصطفى حداد، «اللغة والفكر وفلسفة الذهن»، منشورات فريق البحث في اللغة والتواصل والحجاج، كلية الآداب أكادير.
- محمد غاليم، ١٩٩٩، نفسه، ص ص٣٨٧– ٤٢٥.
- تشومسكي، ١٩٩٢/ ١٩٩٤/ ١٩٩٨.

الطبيعية عبر مؤشراتها النحوية وأنظمتها النحوية المقولات التصورية؟ هل هناك علاقة أحادية الاتجاه بين العنصر التصوري *Conceptual* والعنصرالنحوي *Grammatical*؟ خذ مثلا مقولة الجنس *Gender*، فالجنس تصوريا يختلف عن أشكال بنائه وترميزه في اللغات الطبيعية، هناك لغات تستعمل نظاما مثنويا لترميز هذه المقولة، وهناك لغات لا ترمزها نحويا، أو ترمز قيمة واحدة (*Female* أو *Male*): أنثى، وذكر، وثمة لغات تستعمل نظاما ثلاثيا (المذكر، المؤنث، والمحايد).

ينبغي إذن، الفصل بين الجانب التصوري للمقولة وجانبها التعبيري *Expressive* الذي تبنيه الأنظمة النحوية من خلال أنساقها. وتنسحب المسألة على مقولة الزمن، فمما لاشك فيه أن هناك فرقا بين الزمن التصوري والزمن النحوي. فاللغات الطبيعية لا تنحون الزمن بشكل كلي ولا تبنين أنساقها الزمنية بنفس الكيفية. وداخل العائلة اللغوية الواحدة قد يفرز البحث في أنساقها أشكالا تنظيمية مختلفة. ومن القضايا الدالة أن نفس البنية الصرفية الزمنية قد تكون ملتبسة في لغة وغير ملتبسة في لغة أخرى. كما يكشف تطور الأنظمة الزمنية والجهية أن نمو الأنساق يخضع لضوابط داخلية(١). وقد تتحقق المقولة الزمنية بطريقة تأليفية *Synthetic* في نظام لغوي وبطريقة غير تأليفية (تحليلية) *Analytic* في نظام لغوي آخر أو بطريقة عارية *Bare* في أنظمة أخرى(٢). كما أن

---

(١) انظر الدراسة الرائدة لـ:

- *Fuye Osawa: The Relation between Tense and Aspect: The Emergence of System . 1996, Draft.*

يبرز أوساوا التعالق بين اكتساب النسق الزمني لدى الطفل وتطور الأنساق الزمنية والجهية دياكرونيا، مبينا أسبقية الأنساق الجهية على الأنساق الزمنية من جهة الاكتساب اللغوي والتطور التاريخي، كما برهن على أن التأويل الزمني يستخلص من السمات الجهية أو الظروف أو الحروف الزمنية في غياب الصرفيات الزمنية في عدد من اللغات القديمة المصنفة ضمن اللغات الجهية.

(٢) المقصود بالبنية العارية أن اللغة لا تستعمل مؤشرات صرفية ظاهرة للتعبير عن القيم الزمنية أو الجهية.

توزيع قيم الوسم *Markdness* على السمات الزمنية ليس متماثلا عبر اللغات. وينعكس ذلك على السلوك التركيبي للمقولة الزمنية. ويزيد الأمر تعقيدا ولبسا أن الزمن في اللغات الطبيعية ليس مقولة صافية، بل مقولة تتفاعل مع مقولات أخرى كالجهة أو الوجه، وهذا التفاعل محكوم بقيود، ليست دائما ذات طبيعة تصورية، وإنما تستخلص من الأنظمة النحوية (الصرفية والتركيبية) للغات الطبيعية. وينتج عن هذا الاختلاف أن الأزمنة في اللغات الطبيعية يختلف عددها مثلما تختلف وظائفها(١).

نعتمد في طرحنا لإشكالية البنية السماتية للكلمات عموما، والأفعال خصوصا، على مسلمتين مركزيتين:

أ - نعتبر أن الكلمة الصواتية ليست هي الكلمة الصرافية أو التركيبية، فكل مستوى من مستويات تخصيص خصائص الكلمة يتحدد بموجب مصاف *Filters*ومبادئ تخصه. وهي مبادئ وآليات تحليلية مبررة داخليا في إطار القالب المحتضن. وفي استلزام مع هذا الطرح، نزعم أن الكلمة تبني خصائصها في قوالب متباينة داخل معمار النحو.

ب- ننطلق من تصور وجود سمات متباينة ترمزها الكلمات في اللغات الطبيعية تتباين طبيعتها تبعا لخصوصيتها (سمات صوتية/ صرفية/ تركيبية/ دلالية). ويطرح هذا التنوع عددا من القضايا التي تستوجب المعالجة، ومنها:

- اختلاف مستويات بناء السمات النحوية للكلمة. فمنها ما يبنى في الصواتة أو في الصرافة أو في تقاطع الصرف مع التركيب أو في التركيب المحض أو في المعجم أو الدلالة.
- ينتج عن هذا الاختلاف إشكال تقاطع المستويات أو توافقها *Mapping*، وهو مشكل أضحت تطرحه اللسانيات المعاصرة مع الثورة المعرفية *cognitive* في سياق المعالجات المتعددة التخصصات، مع تنامي المد التقاطعي للمسارات العلمية (اللسانيات- علم النفس/ اللسانيات-العلوم العصبية/ اللسانيات- الذكاء الاصطناعي.). ويمكن لهذا الإشكال أن

---

(١) انظر جحفة ٢٠٠١، نفسه، ص ١٢.

يتلقى معالجة كافية في إطار التحليل داخل الوجائه، باعتبار أن الوجائه متفاعلة: وجيهة الصرف–تركيب أو التركيب–الدلالة.

ج- ثمة مشكل يبرز في تقاطع مع القضايا أعلاه، يقترن بطرائق بناء سمات الكلمة وتحديد ما هو كلي منها وما يشكل سمات فرادية(١).

ومعظم هذه المشاكل ليست ذات قيمة تمثيلية محضة؛ أي تخصيص التمثيلات النحوية الكافية لصياغتها، وإنما ذات دلالة بالنظر إلى تفسير سلوك السمات الفعلية في اللغات الطبيعية، وحدود تعقدها وتنوعها وانتظامها في سيرورة من العلاقات المركبة التي تستلزم التنقل أثناء صياغة الأوصاف والتعميمات والتفسيرات بين قوالب النحو ووجائهه *interfaces*. وما يسوغ تناول سمات الكلمة في إطار تصور نظري يعتمد مبدأ تعدد المستويات والقوالب والوجائه، أننا نعتبر الكلمة والمفردات عموما عناصر تستدعي سيرورات حسابية، ولا تقوم إلا حينما تبنى(٢).

فالكلمة عبارة عن بنيات أو نظام معقد من البنيات، منه ما هو صوتي وصرفي وصرف–تركيبي ومعجمي ودلالي، وكلها بنيات مكبوسة داخل الدخلة المعجمية المفردة، ينبغي تفكيكها في مستويات التحليل لإبراز المكبوس منها.

ننطلق من تصور أن اللغات تنظم سمات العناصر اللغوية (الصوتية/ الصرفية/ التركيبية/ الدلالية) في إطار تقابلي بين عنصر/ قيمة موسوم/ة وعنصر/ قيمة غير موسوم/ة. وأن اعتبارات الوسم تختلف من مستوى إلى آخر، فالاعتبارات التي نقيم على أساسها الوسم في المستوى الصواتي ليست هي الاعتبارات التي تنظم الوسم في المجال الدلالي. لكن هذا لا يمنع من وجود مقاييس أو خصائص مشتركة توحد آليات الوسم في اللغات الطبيعية.

لمفهوم الوسم جذور تاريخية تعود إلى دراسات تروبتسكوي وبعده ياكبسون

---

(١) انظر: مقدمة كتاب سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب والإشكالات التأطيرية المطروحة هناك.

(٢) انظر: محمد الراضي، ٢٠٠٢، الخصائص التركيبية للوحدات المعجمية في: المعجم العربي المولد، ص١٥٩.

لصوتيات اللغات الطبيعية ولخصائص السمات الصوتية. وقد تبنت الصواتة التوليدية بعد ذلك تنظيم سمات النسق الصوتي في إطار العلاقة موسوم/ غير موسوم.

نستقي المقاييس التالية التي أضحت سائدة في استعمال مفهوم الوسم كأداة لسانية إجرائية في تصنيف الظواهر اللسانية ووصفها في الدراسات اللغوية من دراسة لشينكوي(١)، وهي مقاييس وروائز لتحديد العناصر الموسومة:

أ) العنصر الموسوم هو العنصر الأكثر تقييدا في انطباقه، في مقابل العنصر غير الموسوم الذي له استعمالات عامة مقارنة بنظيره الموسوم(٢).

ب) أقل ورودا أو استعمالا،

ج) أكثر تعقيدا من الناحية التصورية،

د) يعبَّر عنه بصرافة ظاهرة، بخلاف غير الموسوم الذي لا يحتاج إلى الوسم الصرافي(٣).

---

(1) G. Cinque, 1997, Adverbs and Functional Heads across linguistic perspective, p214- 219.

(٢) للتمثيل نتناول النظام الحركي العربي الذي يقوم على ثلاث حركات قاعدية تتوفر على عنصر محايد غير موسوم، وهو الفتحة في مقابل الضمة والكسرة. فالتأليف بين الفتحة لا يخضع لقيود: كَتَبَ. يمكن أن تؤلف مع نظيرتها بحرية أو تتآلف مع حركة موسومة أخرى بدون مشكل: لَعِبَ، بينما التأليف بين السمات الموسومة يكون أكثر تقييدا: فُعُل سيئة وفِعِل سيئة. انظر:

- Tourabi, 1998, The apophonic system of standard Arabic, p44.

(٣) لاحظ أن المذكر غير موسوم في العربية، فهو لا يحتاج إلى علامات صرفية، بخلاف المؤنث، وفي نفس الإطار يمكن أن نقول إن التقابل في نظام العدد تقابل بين عضو غير موسوم (المفرد)، وأعضاء موسومة (المثنى والجمع). وفي إطار هذا التقابل نلاحظ أن المؤنث يعرف التباسا أكثر في علاماته وتأويله، فهو أكثر تنوعا من الناحية الصرفية مقارنة بالمذكر. هناك ميل إلى عدم تخصيص القيم المجردة *default* أو غير الموسومة في اللغات الطبيعية. ويولد عدم التخصيص الالتباس. قارن ذلك باستعمالات «يفعل» في العربية كصورة ملتبسة، ويمنح عدم التخصيص للصورة الصرفية استعمالات =

يلاحظ شنكوي أثناء استعماله لهذه الروائز أن الأزمنة التي لا تلتقي فيها العناصر الثلاثة (زمن التلفظ، وزمن الحدث، وزمن الإحالة) هي الأزمنة الأكثر موسومية في اللغات، وتتجلى هذه الخاصية في المستوى الصرفي حيث تميل اللغات إلى عدم وسم الصورة المحايدة وسما صرفيا؛ كما هو شأن الحاضر في لغات كثيرة. وفي المقابل، توسم الأزمنة الأخرى بأشكال صرافية معقدة. وفي إطار التقابل العام للوجه [متحقق *Realisis*]، يرى أن السمة المجردة هي [+ متحقق]. أما الوسم في الجهات فيتخذ عنده الصورة أسفله، وهو نظام توزيعي يستند فيه شنكوي بشكل أساس إلى أنظمة الوسم الصرافي في اللغات الطبيعية، ملاحظا أن هناك سمات لها تحققات صرفية أكثر من سمات أخرى يعتبرها السمات غير الموسومة التي تميل إلى اختيار استراتيجية عدم التأشير الصرافي. نلاحظ في هذا النظام أن السمة الموجبة موسومة، والسمة السالبة مجردة:

[+ اعتيادي -] ⇔ [اعتيادي +] / [تكراري -] ⇔ [تكراري].

[+ ترددي -] ⇔ [ترددي +] / [منته -] ⇔ [منته].

[+ مكتمل -] ⇔ [مكتمل +] / [امتدادي-] ⇔ [امتدادي].

[+ استمراري-] ⇔ [استمراري +] /[متدرج -] ⇔ [متدرج].

(أو مخصص زمنيا)† (غير مخصص زمنيا)

(عام)

= أوسع، ويضيق التخصيص الخناق عليها، حيث يسيجها بسمات تقيد سياقات استعمالاها.

انظر:

- *Iris Berent, Pinker, Tzelgov, 2002, Computation of semantic, Number from morpho-logical information, p5.Draft*

إن وجود قيمة غير موسومة لا يعني دائما تخصيصا سلبيا للسمة، وإنما قد يعني غياب التخصيص *unspecification*. فمثلا كلمة «كلب» *dog* في الإنجليزية عضو غير موسوم، فإما أنه يشير إلى ذكر الكلاب أو أنها كلمة غير مخصصة بالنسبة إلى التقابل *[ذكر ≠ أنثى]*.

يضيف شينكوي أن نظام الوسم يتعقد عندما نرصد مساره داخل نظام تأليفي تفاعلي، ذلك أن [-ماضي] تكون سمته الجهية [-منته] هي السمة المجردة غير الموسومة، بينما في [+ماضي] تصير سمة [+منته] سمة مجردة غير موسومة. كما أن السمة [-مستمر] غير موسومة في المحمولات الدالة على الأنشطة والحالات، بينما تختار المحمولات الأوجية/ المحدودة *Telic* السمة [-مستمر] كسمة مجردة.

وسنحاول فيما يلي أن نرصد ما يشبه هذا التعقيد في نظام تأليف السمات الزمنية والجهية والوجهية في اللغة العربية.

لاحظ شنكوي أن الأنظمة اللغوية قد تفرز مسارا غير تجانسي في الوسم، كما يلاحظ في اللغات الكريولية *Créoles*، حيث يكون نظام الوسم في الجمل ذات المحمولات الساكنة، مختلفا عن نظيره في الجمل ذات المحمولات الحدثية *Eventive*. ففي الأول يتم اختيار صورة الحاضر كسمة غير موسومة، ويقع اختيار [+ماضي]كسمة غير موسومة بالنسبة إلى الثاني. فالوسم هنا يراعي الطبقات الجهية للمحمولات وتتحول قيمه أثناء الانتقال من طبقة إلى أخرى. وهذا التحول في قيم الوسم ظاهرة يمكن ملاحظتها في كثير من اللغات نتيجة اختلاف طبقات المحمولات وطبيعة الرؤوس الوظيفية التي تلتصق بها، حيث تتحول قيم الوسم نتيجة حصول ائتلاف بين الخصائص الجهية أو الزمنية للرؤوس والخصائص الزمنية أو الجهية للصرفات الزمنية[1]. وهو ما لاحظناه أثناء دراسة التناوب الحركي ومساره في المحمولات الفعلية في العربية. لقد لاحظنا أن المحمولات الدالة على الأعمال والأنشطة ذات سمات جهية غير موسومة وهي [+حركي، ?عارض]، بينما تخصص الحالات بسمات جهية غير موسومة [-حركي،†عارض]، وقد تتغير قيم الوسم في الحالات عندما يتم نقلها إلى أعمال أو ما يسمى *Destativization* حيث تصير القيمة غير الموسومة [+حركي] بدل [-حركي].

---

(١) شينكوي (١٩٩٧)، نفسه، ص٢١٥.

وفي إطار دراسة النظام الزمني العربي سنعتمد تخصيصات الوسم التالية:

أ) يتأسس النظام الزمني العربي على تقابل مركزي تتفرع عنه تقابلات أخرى. والتقابل المركزي فيه ينبني على قيمة زمنية واحدة موسومة وهي [+قبلي *Anterior*]. أما [-قبلي] فيشكل القيمة غير الموسومة في هذا النظام. وتُتقى الصورة غير الموسومة في استعمالات واسعة، فهي الصورة التي تنتقيها الوجوه، وهي الشكل الصرفي المؤهل لحمل علامات الوجه الصرفية، وهي أيضا الصورة التي تستعمل في سياق الحال والوسيط والنفي الزمني (لم، لن) والبنى النافية، وفي البنى التي تعادل غير المنتهي *Infinitive* في لغات أخرى. وانتقاؤها مبني على قيود زمنية وجهية، بينما الصورة الموسومة لاحنة في مثل هذه البنى. فصورة «يفعل» أقل تخصيصا أو مخصصة تخصيصا أدنى *Underspecified*. ويتجلى ذلك في التباسها الزمني بين الحال/ العادة/ العموم.

لم يخرج/ لن يخرج ← * لم خرج/ لن خرج.

أريد أن يلعب الكرة ← * أريد أن لعب الكرة.

جاء زيد يضحك ← * جاء زيد ضَحك.

تُلعب الكرة هنا (بتأويل الوسيط) ← * لُعِبت الكرة هنا (لاحنة في تأويل الوسيط).

صار زيد يلعب ← * صار زيد لَعِبَ.

كاد زيد يسقط ← * كاد زيد سقط.

بدأ زيد يكتب ← * بدأ زيد كتب.

مازال زيد يكتب ← * مازال زيد كتب.

لاشك أن هناك تخريجات لهذه المعطيات تتداخل فيها القيود الجهية الانتقائية التي تضعها الأفعال الرئيسية وسياقات الحال. لكن يكفي أن نلاحظ أن الصور غير الموسومة تتوزع بسهولة في هذه المواقع.

ب) يمتلك +[قبلي] تفريعات زمنية منها المكتمل *Perfect* والماضي البسيط والمكتمل الفائق أو الماضي البعيد *Plus perfect*، وهي تفريعات موسومة صرفيا وتركيبيا، لأن معيار التمييز أحيانا بين سمة زمنية أو أخرى (الماضي

البسيط أو المكتمل) قد نلتجئ فيه إلى التركيب.

ج) نظام الوسم في الجهة المعجمية يقوم على تقابل بين [+حالة] باعتبارها جهة موسومة [–حالة]. وروائز الفصل هنا دلالية ومعجمية كما يتضح في مسار التناوب الحركي في جذوع الأفعال.

د) نظام الوسم في الجهة النحوية يقوم على تقابل [+تام] كسمة موسومة و[– تام]. ففي الحالات المجردة يخصص الفعل غير التام بسمة زمنية غير موسومة [الحاضر] وسمة جهية غير موسومة [غير التام]:

– يكتب زيد الرسالة (الآن).

أما التفريعات الجهية لغير التام مثل الاعتيادي *Habitual* والتكرار *Iteration* والعموم *Generic*، فكلها جهات موسومة ووجه موسوميتها أنها تحتاج إلى عناصر لغوية وتخصيصات دلالية داخل التركيب حتى تتحدد مثل الظروف أو الأسوار الظاهرة أو المجردة، حيث ترد في سياقات تأويلية موسومة دلاليا.

نستعيد ملاحظة شنكوي بشأن نسبية نظام الوسم وتغير قيمه أثناء التأليف.

هـ) ينبني نظام الوسم في الوجوه على تقابل بين سمة غير موسومة [+تصريحي] *Declarative*. أما باقي السمات الوجهية فهي موسومة. تحمل الأفعال في وجه التصريح الحركة الإعرابية الأكثر تجردا في نظام الإعراب في اللغة العربية وهي الرفع. بينما تُعلّم الوجوه الأخرى بنظام وسم *Marking* صرفي غير متجانس، إما الوسم بالحركة أو بمقطع صوتي (ن)، أو بصرفية فارغة (الجزم). ويتلازم التأشير الصرفي مع شروط تركيبية ودلالية تقيد الدلالة في أحياز تركيبية معينة.

يمكن دراسة هذه السمات في إطار تصور تأليفي على غرار ما أنجز في النظريات الصواتية التي درست التأليف بين القطع الموسومة وغير الموسومة، راصدة مسارات الوسم في اللغات الطبيعية. وبرنامج المقاربة التأليفية لسمات السلسلة الزمنية (زمن، جهة، وجه) واعد، يفتح آفاق مهمة لفهم سلوك الأزمنة في اللغات الطبيعية. ونظرا لشساعة هذا البرنامج سنحاول أن نُرسي بعض

معالمه على أساس أن تحقيق الفرضيات والتصورات يحتاج إلى بحوث تفصيلية. وسنقدم تصورنا للموضوع في شكل ملاحظات وتعميمات وصفية:

أ) يلاحظ أن السمات الموسومة أكثر تقييدا في التأليف من السمات غير الموسومة. فالوجه غير الموسوم [+التصريحي] يتآلف بسهولة مع سمات الزمن المختلفة [+الحاضر] و[+الماضي] و [+المستقبل].

بينما تضع الوجوه الموسومة قيودا تأليفية انتقائية، حيث تنتقي أزمنة مخصصة. لنلاحظ سلوك الأفعال في المعطيات التالية:

- يجب أن تخرجَ
- * يجب أن خَرَجْتَ
- يمكن أن تشتري الكتاب
- * يمكن أن اشتريتَ الكتاب
- أريد أن تعتقِد في ذلك
- * أريد أن اعتقَدتَ في ذلك

فالأمر كسمة وجهية موسومة لا يقبل الائتلاف مع سمة الماضي أو السمات الجهية الموسومة، لأنه لا يملك زمنا ولا جهة محددة، فزمنه تأويلي، حيث إن تأويله في الحاضر أو الاستقبال يقوم على قواعد الاستلزام التخاطبي.

والملاحظ أن المعطيات الفعلية السالفة الواردة في سياق الوجه يقابلها في لغات أخرى الوجه التذييتي *Subjunctive* أو الصورة غير المصرفة *Infinitive* للفعل. والوجوه التذييتية ذات بنية وظيفية مقلصة في كثير من اللغات التصريفية لا زمن لها، فرؤوسها الزمنية فارغة وتكتسب سمتها الزمنية من الأفعال الرئيسية. وما يهمنا هو أن الوجه الموسوم يختار إما الصورة غير الموسومة في نظام الأفعال أو أزمنة غير مخصصة أو غير موسومة.

ويمكن أن نعمم الملاحظة على نسق الأزمنة، فـ[-قبلي] يأتلف بسهولة مع السمات الجهية الموسومة: (الاعتيادي والعام والتدرج)، ويقبل بسهولة تحييد قيمته الزمنية الإحالية والاشتغال كزمن عائدي. ويمكننا التخصيص الأدنى لنسق سماته من تحييدها أو تخصيصها تخصيصا موجبا أو سالبا. بينما يبدي النظام القبلي [+قبلي] باعتباره الصورة الموسومة للتقابل الزمني نوعا من الانغلاق

Opacite إزاء هذه السياقات.

وهناك سمات لا تأتلف لأسباب تصورية دلالية، فهي عبارة عن تخصيصات تُقْصي بعضها البعض، فالتأليف [+ عام *Generic*، + متدرج] تأليف لاحن في اللغات الطبيعية، ويمكن اشتقاق أسباب لحنه من مبادئ دلالية عامة داخل وجهية التركيب/ الدلالة *Interface*. ولا يمكن أن نجد جملا يتوارد فيها تأويل التدرج والعام.

وهناك لغات يجيز صرفها أو نظامها التركيبي التأليف بين سمات معينة، خذ مثلا المركب [+أمر، + اعتيادي]. لقد لاحظنا أن الأمر يميل إلى تقليص بنيته السماتية وهو تقليص ينعكس على صرفه.

لكن يبدو أن الدارجة المغربية تجيز التأليف التركيبي بين هذه السمات:

- كَنْ تَتْلْعَبْ مْزْيَانْ.

ويؤكد هذا المثال طرحنا لأن الفعل «لعب» لا يمكن أن يحمل صرفيا سمة [+ أمر/ + اعتيادي] لذلك يظهر الفعل المساعد لحمل سمة الأمر. وفي هذا الإطار ينبغي أن نميز بين السمات التي لا يمكن للفعل أن يؤلف بينها لأسباب تصورية/ دلالية، وبين السمات التي لا يمكن تحقيقها لأسباب صرفية تقترن بنوعية المواقع *Slots* الموجودة في الفعل وطبيعة السمات التي يمكن أن تحل فيها. فالفعل العربي يتضمن مواقع صرفية لتمثيل سمات البناء والزمن والجهة والوجه. وتقبل هذه المواقع التخصيص بنسق سماتي محدود، وإذا أضيفت سمات زمنية أو جهية أخرى اضطرت اللغة إلى استغلال الأفعال المساعدة الزمنية والجهية لتهجية هذه السمات ومعجمتها.

فإذا كان الزمن [-قبلي] والجهة [-غير التام]، وأضفنا إلى تخصيص الجهة تقسيمات معينة مثل [+ عتيادي] و [+ عام] أو [+متدرج] لم نحتج إلى أفعال مساعدة لمعجمتها، لأن الموضع الزمني في صورة غير التام محل لتأويل هذه السمات بتخصيص سمة العدد فيه. الحساب التأويلي لهذه السمات لا يحتاج إلى إسقاطات إضافية. أما إذا انتقلنا إلى تخصيصات جهية أدق مثل:

+ استمرار
+ ابتداء
+ شروع

احتجنا إلى إدراج أفعال مساعدة، لأن موضع الجهة في الفعل لا يصلح إلا لبناء تقابلات عامة [+تام] [-تام]. ويحتاج الحساب التأويلي لهذه السمات إدراج رؤوس وظيفية إضافية. وفي النظام الزمني نظير ما لاحظناه في نسق الجهة. فصرفية الزمن في الفعل ترمز نظاما تقابليا عاما [قبلي]. أما تفريعات [+قبلي] (المكتمل *Perfect* والمكتمل الفائق أو الماضي البعيد *Plus perfect*) فتحقق من خلال التأليف بين الفعل المعجمي والفعل المساعد:

- كان قد خرج.

فعلى افتراض أن الجملة السالفة ذات تخصيص زمني يتأسس على علاقتين زمنيتين سبقيتين: زمن الإحالة يسبق زمن التلفظ، وزمن الحدث يسبق زمن الإحالة.

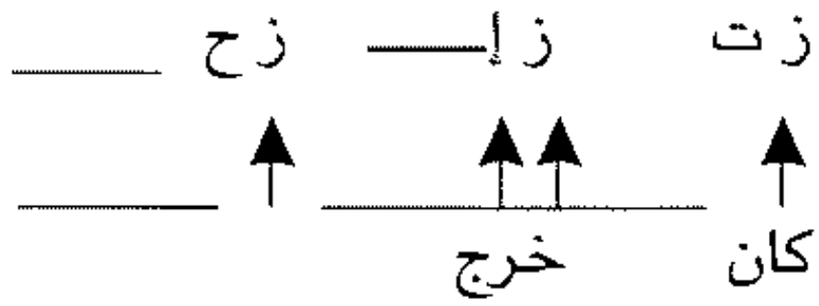

فـ«خرج» ترمز إلى العلاقة السبقية (ز إ/ ز ح) و«كان» ترمز إلى العلاقة السبقية (ز ت/ ز إ). فالتعقيد الزمني ينعكس على التعقيد الصرفي، وباعتبار أن الموقع الزمني في الفعل لا يمكن إلا أن يمثل لعلاقة سبقية واحدة، لذلك ينبغي توفير الفعل المساعد لحمل العلاقة السبقية المتبقية. هناك مراوحة إذن، بين التحليلية *Analyticity* والتأليفية *Syntheticity*.

فالتحليلية نتاج التعقيد الزمني والوظيفي الناتج عن إضافة سمات زمنية أو

جهية موسومة لا يمكن للفعل ترميزها[١]. ويمكن أن نلاحظ اقتران التعقيد الوظيفي أو الزمني بظاهرة التحليلية في كثير من اللغات الطبيعية[٢]. وهناك تدريج آخر لبنية «كان خرج» قائمة على تصور الوسم، فإذا كانت سمة [+قبلي] سمة موسومة في نظام الزمن، يمكن أن نقول إن عدم قابلية الفعل أن يحمل تأويل الماضي البعيد في غياب المساعد راجع إلى قيود الوسم، على أساس أنه لا يمكن لنفس الصورة أن تحمل السمة الموسومة نفسها مرتين، كما هو شأن الوسم

---

(١) في سياق استدلالي مشابه مبني على التقابل *[قيم مجردة ≠ قيم موسومة]* يرصد شنكوي الفرق بين بنية:

- *prices rise*

الأثمنة ترتفع

و: - *prices must not have been being raised*

ففي البنية الأولى تأخذ الرؤوس الوظيفية: جهة التدرج/ جهة المكتمل/ الوجه المعرفي قيما متجردة *default*، ويتمظهر ذلك على مستوى البنية الجملية حيث يظهر محمول فعلي واحد في الجملة دون مساعدات بخلاف البنية الثانية، حيث يتوافق وسم السمات الوظيفية مع التعقيد الصرفي.

ومع ذلك يفترض شنكوي أن البنية الوظيفية للجملة الأولى لا تختلف عن الثانية في عدد الإسقاطات. فعدد الإسقاطات الوظيفية وترتيبها ثابت، وتختلف الجمل فقط في تخصيص هذه الإسقاطات من جهة الوسم أو عدمه، وهو ما لا نتفق معه فيه. فإذا كانت قيم السمات مجردة لا داعي لإسقاطها في التمثيل الشجري لأنه ليس لها أي انعكاس على مستوى الصوت أو الدلالة. وإسقاطها يتنافى مع القيد الوجائهي *interface condition* وشروط المقروئية *legibility conditions* في نظرية تشومسكي ١٩٩٨، ما دمنا سنضطر إلى إسقاط رؤوس وظيفية ليس لها تأثير في التمثيل الصوتي أو المنطقي/ الدلالي.

- *G. Cinque, 1997, p217.*

و- الرحالي، ٢٠٠٢، ص ص ٥١- ٦٣.

(٢) انظر:

- *Fehri, 2001,Synthetic/Analytic Assymetries in voice and temporal patterns, pp11-15*

في نظام الحركات (فِعِل/ فُعُل).

يمكن أن نُحوِّل النقاش إلى مستوى أعم متسائلين حول إمكانية بناء هندسة سماتية للنسق الزمني في اللغة العربية على غرار الهندسة السماتية لنسق التطابق التي يفترضها الفاسي الفهري، حيث يزعم وجود سلمية لتخصيص السمات التطابقية يكون فيها الشخص أعلى من العدد، والعدد أعلى من الجنس، وتتنبأ هذه السلمية بمسار التخصيص وإمكانياته، فإذا خُصِّصت السمات العليا خُصِّصت معها السمات الأدنى، وتخصيص السمات الأدنى لا يستلزم تخصيص السمات العليا.

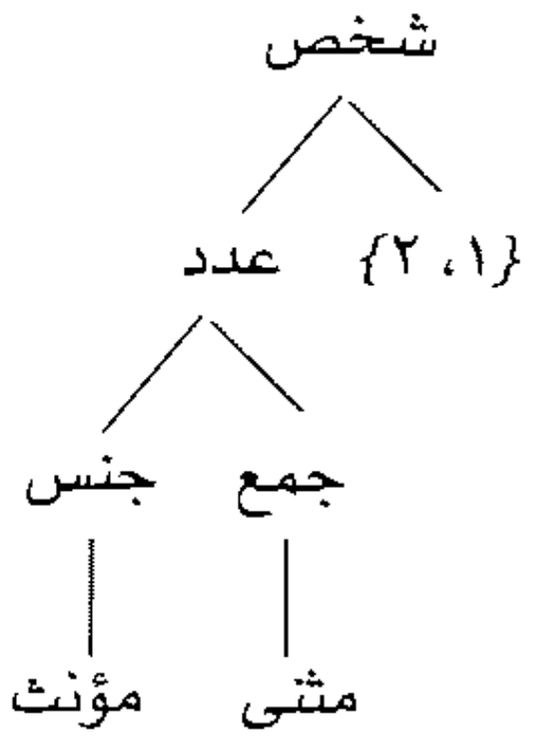

وبذلك نحصل على تأليفات ممكنة وأخرى غير ممكنة. فتبعا لهرمية السمات تعتبر التأليفة (شخص، عدد، جنس) تأليف سليمة، بينما تأليفة (جنس بدون عدد) و❖ (شخص، جنس بدون عدد) لاحنة. وبافتراض وجود سلمية مشابهة في نسق الوجه/ الزمن/ الجهة ستتخذ الهرمية الشكل التالي:

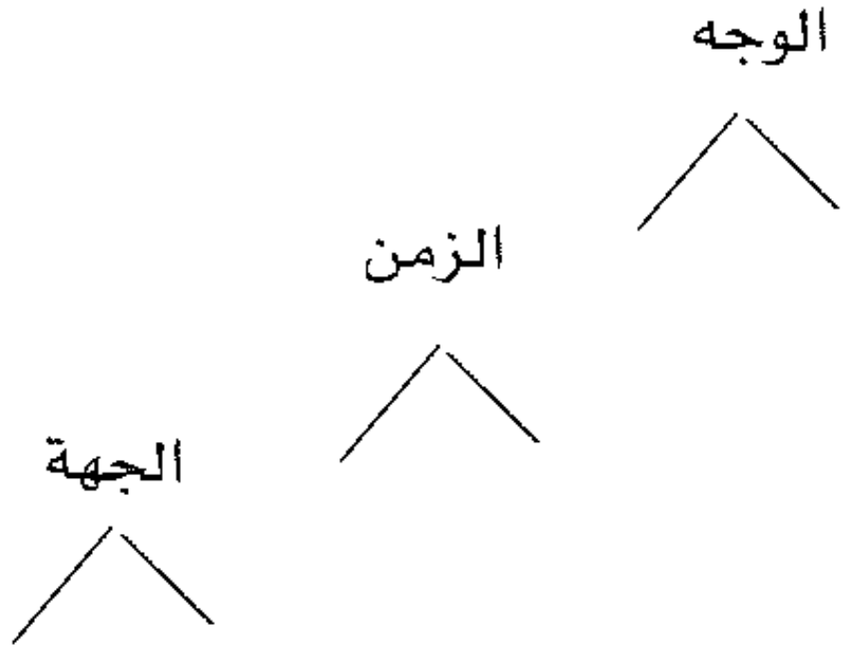

فالوجه يحتاج إلى زمن حتى يتحيز. لأن الوجوه تملك سمات زمنية، حتى إذا افترضنا أن الفعل غير مخصص زمنيا.

مثلا في الوجه التذييتي:

- أريد أن أخرجَ.
- ينبغي أن يخرجَ.

يموقع الوجه الوضع في المستقبل. غير أن التخصيص الجهي لا يقتضي دائما تخصيص الزمن بمعناه الإحالي. لنأخذ للتمثيل جهة الاعتيادي/ أو العموم، لا تأخذ الأفعال مع هذه الجهات وجوه موسومة، حتى إن تأويل الوجه هنا غير منظور دلاليا. وفي المقابل نلاحظ أنه كلما تخصصت سمة الزمن في الفعل إلا واقتضى الأمر تخصيص سمة الجهة[1]، لأن الزمن يحمل سمات جهية محايثة من جهة، ولأن البنية الزمنية في العربية تعرف توارثا للسمات بشكل تنازلي من جهة ثانية، حيث إن الماضي يحمل سمة التمام بشكل ملازم في العربية[2]. جَرِّب إدخال الوجوه الموسومة على الاعتيادي والعام ستلاحظ أن الفعل يفقد دلالته الجهية:

- ليت الشمس تشرق في الصباح
- ينبغي أن تشرق الشمس في الصباح
- أريد أن يأكل زيد التفاح كل يوم

ويمكن تأويل الوجه في جهة العام *Generic* على التصريح *Declarative* كسمة مجردة غير موسومة، وهو تأويل في غياب التخصيص؛ يناظر في ذلك ما لاحظه الفهري بالنسبة إلى الشخص الثالث/ الغائب في: يفعل زيد.

---

(١) ينظر فيما يخص سلّمية السمات الزمنية/ الجهية وتناظرها مع هندسة السمات الإحالية في التطابق:

- الفهري، ١٩٩٨، المقارنة والتخطيط، ص٥٧. وأحيل أيضا على مقال زمن اللغة، كتاب سمات الفعل وطرق بنائها.
- جحفة،٢٠٠١، ص ١٩٢.

(٢) انظر: الفهري، ٢٠٠٤، زمن اللغة، ص٢٢.

حيث يكون الشخص غير مخصص *Unspecified*. وعدم التخصيص لا يستلزم غياب الشخص، وإنما الشخص موجود ولكن في غياب تخصيص لسماته الموسومة [+ شخص ١ أو ٢] التي تقتضي التخصيص لتصير منظورة دلاليا، وبالتالي نميز بين الصفات التي تفتقر إلى الشخص نهائيا وبين الفعل المشار أعلاه إليه الذي لا يحمل الشخص فيه تأويلا موسوما(١).

نخلص إلى أن الفعل العربي يعرف تنوعا في صُرَفِه *Inflections*، حيث تتركب بنيته الصرفية من مقولات وظيفية متعددة تخصص المجال الوظيفي للفعل. ونمثل لهذه البنية وفق الشكل التالي:

صرفات الفعل العربي {صرز، صربناء، صرجه، صروجه، صرتط}

وتخضع هذه البنية السماتية لسيرورات تخصيصية معقدة، تتداخل في تحديدها القيود التركيبية والدلالية، كما أن مسار وسم سماتها ذو نتائج بالغة الأهمية في تفسير عدد من البنى الزمنية في اللغة العربية، مثلما يمتلك إمكانات تفسيرية لشرح التفاعل بين الوجه والزمن والجهة في اللغة العربية.

ونأمل أن نكون قد أرسينا فرشا تحليليا ذا دلالة في نحو الزمن والجهة تقوم دعائمه على آليات تحليلية جديدة مثل مفهوم الوسم وتفاعل السمات والقيود التي تضبط التفاعل السماتي في البنية السماتية الداخلية للفعل حيث ينبغي أن يتجه البحث نحو فرز ما هو كلي وما هو خاص في سياق التفاعل المفترض لنظام سمات الفعل.

---

(١) انظر:

- *Tourabi,2000, Markedness and person/ Number ordering, p57.*